

مذكرة رئيسي الاجتماع المشترك لمجموعتي العمل الأولى والثالثة التابعتين للجنة المؤتمر المعنية

بمتابعة التقييم الخارجي المستقل

الخميس 1 يوليو/تموز 2008

Vic Heard رئيس المجموعة الأولى و Ramalingam Parasuram رئيس المجموعة الثالثة

1- استراتيجيات تعبئة الموارد: رحّب الأعضاء بمشروع الاستراتيجية لتعبئة الموارد (الملحق 1)، وطلبوا أن يكون النص في متناول من ليست اللغة الإنكليزية لغته الأم. وشدّد الأعضاء على النقاط التالية:

(أ) أهمية الشراكات، حيث على منظمة الأغذية والزراعة أن تتصرف حيناً كجهة التنفيذ، فيما عليها أن تضطلع أحياناً أخرى بدور محفّز. كما على المنظمة أن تؤدي دوراً فاعلاً أكثر في السعي إلى إقامة شراكات قابلة للحياة، وفي تحديد سياسات المنظمات المانحة المحتملة واستراتيجياتها. ويمكن للمؤسسات الخاصة أن تُشكّل مصدراً هاماً جديداً للموارد من خارج الميزانية؛

(ب) ضرورة اعتماد مزيد من الوضوح في مختلف المقاربات الضرورية لتعبئة الموارد لأعمال المنظمة المختلفة (الدمجة من خلال مجالات التركيز المؤثرة؛ والأنشطة على المستويين القطري والإقليمي؛ وحالات الطوارئ والمعاهدات، والاتفاقيات وغير ذلك..)؛

(ج) الحاجة إلى ضمان التناغم مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى (في إطار توحيد الأداء في الأمم المتحدة)؛

(د) اعتبار اللامركزية والتفويض في عملية تعبئة الموارد أمرين جوهريين. وفي الوقت نفسه ينبغي الحفاظ على سياسة مركزية قوية لتأمين التناغم والتركيز على أولويات المنظمة المتفق عليها؛

(هـ) ضرورة أن تغطي الأنشطة من خارج الميزانية التكاليف الإضافية بأكملها، بما في ذلك تلك المخصصة للمكاتب، والمدخلات الفنية وغير ذلك..؛

(و) وأهمية التقييم المستقل لعمل المنظمة حيث إنه منح الثقة لمن يقدم التمويل من خارج الميزانية.

2- أشار بعض الأعضاء، على الرغم من إقرارهم بأهمية تجميع التمويل، أنهم ينوون أن يضعوا جانباً قسماً على الأقل من اشتراكاتهم من خارج الميزانية في المستقبل.

3- معايير تخصيص الموارد بحسب الأقاليم في برنامج التعاون التقني: درس الأعضاء مقترح الإدارة الثاني حول معايير تخصيص موارد برنامج التعاون التقني بحسب الأقاليم (الملحق 2). وقد ذكروا مجدداً أنّ على موارد برنامج التعاون التقني أن تُخصص للممثلين الإقليميين/المديرين العامين المساعدين مع الحفاظ على مستوى عالٍ من التفويض على الصعيدين

الإقليمي الفرعي والقطري للموافقة على المشاريع. ورأى الأعضاء أنّ الاعتبار الأهمّ بالإجمال هو ضرورة الحرص على أن يكون تخصيص الموارد شفافاً (أي ألا يكون اعتباطياً)، وأن يعكس قرارات الأعضاء حول سياسات تخصيص الموارد. وكانت تلك الاعتبارات المتصلة بالسياسات معقدة ولا يُمكن اتخاذ قرار حولها بالاستناد إلى معايير بسيطة (نسبة الموارد التي حُصّصت في الماضي لكل إقليم كانت تعتمد على التوقعات). وقد برز اتفاق في وجهات النظر حول ما يلي:

- (أ) يحق لجميع البلدان النامية الاستفادة من برنامج التعاون التقني من غير أن يُطلب منها الإسهام فيه، ولكن ينبغي أن يتم إسناد أولوية واضحة للبلدان الأقل نمواً. لذا ينبغي أن يتوفر الحد الأدنى من المبالغ لكل بلد في إطار الإقليم التابع له (وقد اعتبر بعض الأعضاء أنّه يجب أن يُطلب من البلدان ذات المداخل المرتفعة والمتوسطة تقديم مساهمات مالية لأي من مشاريع برنامج التعاون التقني)؛
- (ب) يُمكن للمجلس أن يُحدد حصة كل إقليم بانتظام آخذاً بالحسبان مجموعة مركبة من العوامل؛
- (ج) ينبغي أن تكون الأولوية لإفريقيا. واقترح البعض أن تخصص نسبة 50 في المائة من الموارد لإفريقيا، فيما أشار البعض الآخر إلى أنّها تتلقى حالياً حوالي 38 في المائة، وأنّه بالإمكان رفع هذه النسبة إلى 40 في المائة. ويُمكن للأقاليم التي تضم عدداً أكبر من البلدان ذات الدخل المتوسط، وأقلّ عدد ممن يعانون سوء التغذية، أن تحصل على قدر أقلّ من الموارد من تلك التي كانت تتلقاها في الماضي؛
- (د) على برنامج التعاون التقني أن يجسّد بشكل واضح مبادئ يمكن أن تحفّز المانحين على دعمه من خلال تقديم مزيد من التمويل من خارج الخزينة.

4- طُلب من الإدارة أن تقدّم مزيداً من المقترحات لتتدارسها مجموعات العمل المشتركة مع الأخذ بعين الاعتبار المداولات التي جرت يوم 28 يوليو/تموز. وبالإضافة إلى مقترحات المخصصات الإقليمية، ينبغي أن تشمل المقترحات المعايير التي سيعتمدها الممثلون الإقليميون في تخصيص الموارد للأقاليم الفرعية وللدول فرادى، وكذلك الشروط والاعتبارات التي ينبغي مراعاتها للاستفادة من مرفق برنامج التعاون التقني على مستوى البلدان، وللموافقة على كل مشروع على حدة.

الملحق 1 - مشروع استراتيجية لتعبئة الموارد

1- تحليل الاحتياجات والميزات النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة

1- لقد شهدت مجموعة الموارد المتاحة للمنظمة كي تؤدي عملها تطوراً مستمراً حيث ارتفع الإنفاق من خارج الميزانية إلى نفس المستوى الوارد في البرنامج العادي للفترة 2006-2007. غير أن التقييم الخارجي المستقل خلص إلى أن: (أ) هناك ثغرات في تمويل المجالات الرئيسية؛ (ب) الاقتراحات بشأن استخدام الموارد من خارج الميزانية لم تثبت بصورة منتظمة كيف أنها ستساهم في تحقيق المخرجات والنتائج المتفق عليها للمنظمة وأنه يلزم إجراء تحسينات تكفل أن تكمل الموارد من خارج الميزانية الموارد من البرنامج العادي كي تحقق المنظمة الغايات والنتائج المرجوة؛ (ج) ثمة حاجة إلى مراعاة الاحتياجات الناشئة عن البرامج الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية على نحو أفضل؛ و(د) هناك قضايا تتعلق بتقلب التمويل الحالي من خارج الميزانية وبتخصيصه.

2- وكان التقييم الخارجي المستقل قد أوصى بضرورة وضع استراتيجية متجانسة وديناميكية لتعبئة الموارد تتمحور حول مجالات التركيز المؤثرة (وتسمى "المواضيع ذات الأولوية" في تقرير التقييم الخارجي المستقل) وأطر الأولويات الوطنية المتوسطة الأجل. وتعرض هذه الوثيقة استراتيجية ممكنة كي تدرسها مجموعتنا العمل الأولى والثالثة التابعتان للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل.

3- وإنّ مطالبة المنظمة بوجود أساس سليم وثابت ومعزز إنما تنبع من دورها كمركز للخبرة الفنية في مجالات اختصاصها. والميزات النسبية الرئيسية التي تتمتع بها المنظمة في مجال تعبئة الموارد هي كالتالي:

- دورها في توفير مساهمات متكافئة ومستندة إلى البراهين في الحوارات المعقدة والحساسة على المستويات العالمية والإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية؛
- تعمل كمحفل محايد للتفاوض بشأن الاتفاقات الدولية؛
- مستوى الموظفين الفنيين ومهاراتهم وقدرتهم على تأدية دور محفّز نشط لوضع "أفضل الممارسات" في مجالات اختصاص المنظمة على المستوى القطري؛
- وجودها الموسّع على المستويات الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية؛
- البرامج الميدانية وقدرتها على تنفيذها في الحالات الصعبة وتواصلها مع الحكومات؛
- دورها المعترف به في الاستراتيجيات لحالات الطوارئ والحالات الانتقالية/استراتيجيات الخروج من الأزمات، بدءاً بمرحلة إعادة التأهيل وصولاً إلى التنمية والاستثمار؛
- ما أظهرته من قدرة على إقامة الشراكات.

الرؤية والأهداف

4- تسعى المنظمة إلى بذل الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد وإقامة اتصالات على المستويات كافة في المنظمة من أجل تأمين الموارد اللازمة لها لتأدية وظائفها الرئيسية وتحقيق النتائج المخطط لها على المستوى التنظيمي على الأصعدة العالمية والإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية.

5- وفي ما يلي الأهداف المرجوة من استراتيجية تعبئة الموارد:

- تأمين القدر الكافي من التمويل والدعم لتحقيق النتائج على المستوى التنظيمي على الأصعدة العالمية والإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية؛
- تأمين أموال طوعية في الوقت اللازم وبشكل يمكن توقّعه بما يتيح التخطيط الفعّال لعمل المنظمة؛
- زيادة نصيب التمويل المخصص على نطاق واسع.

2- رسم طريق المستقبل - عناصر الاستراتيجية

6- حقيقةً لهذه الأهداف، سوف تتضمن عناصر الاستراتيجية سلسلة من الإجراءات، بعضها مع شركاء من خارج المنظمة وبعضها الآخر داخلياً، وذلك استناداً إلى مبدأين رئيسيين هما:

- دمج عملية التخطيط للموارد من خارج الميزانية واستخدامها ضمن النموذج الجديد لإعداد البرامج بما يشمل مختلف مصادر التمويل ويساهم في تحقيق النتائج على المستوى التنظيمي؛
- تفويض السلطات لتعبئة الموارد على المستوى اللامركزي مع وجود تنسيق وطيء من جانب المقر الرئيسي استناداً إلى تحديد واضح للأدوار.

7- تنوع الموارد من خارج الميزانية التي ستساند عملية تحقيق النتائج على المستوى التنظيمي على النحو الآتي: إقامة شراكات وتقديم دعم عيني؛ مساعدات رسمية من المانحين عبر مشاريع أو برامج¹، وعبر برامج شراكة أو تسديد مباشر للمصروفات؛ تطبيق الدعم المباشر للميزانية وحسابات الأمانة الأحادية الأطراف.

¹ مثلاً الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات إعادة التأهيل

عناصر التنفيذ:	وصف الإجراءات	النتائج
ألف- تثبيت استراتيجيات تعبئة الموارد ضمن النموذج الجديد لإعداد البرامج، على أن توفر البرامج الإقليمية والإقليمية الفرعية وأطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل التركيز الاستراتيجي لتعبئة الموارد على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي والوطني.	<ul style="list-style-type: none"> • ينبغي للنتائج المخطط لها لأنشطة المنظمة أن تطمئن جميع الأعضاء والمانحين والبلدان المستفيدة إلى أن الأنشطة التي تطلب المنظمة الدعم المالي بصددها قد خضعت لاستعراض مفصل وهي تساهم بشكل مباشر في النتائج التي أعدتها المنظمة لفترة السنتين. ومغلفات الموارد الواردة في الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية سوف توفر حساباً تقديرياً لغلاف الموارد من خارج الميزانية. • سوف تشكل البرامج الإقليمية والإقليمية الفرعية وأطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل حافزاً لتعبئة الموارد في المنظمة على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية، تماشياً مع مناهج أخرى خاصة بكل بلد، من بينها العملية الرائدة من أجل "توحيد الأداء". 	زيادة الشفافية وثقة الأعضاء والمانحين في المنظمة
باء - إشراك الأعضاء والمانحين في عملية تحديد حجم غلاف الموارد من الاشتراكات الطوعية	الاتفاق على خطوات معينة في عملية التخطيط: (أ) يبحث الأعضاء في الاحتياجات الإجمالية من الموارد من خارج الميزانية الناشئة عن الخطة المتوسطة الأجل/برنامج العمل والميزانية في إطار إعداد الاقتراح، وذلك خلال اجتماع للأعضاء يُقترح عقده في النصف الأول من السنة الثانية من دورة فترة السنتين؛ (ب) إبلاغ المانحين وإشراكهم في دعم الاحتياجات إلى الدعوة من قبل المنظمة، فضلاً عن الأنشطة المعيارية والإنمائية وأنشطة الطوارئ وإعادة التأهيل، ورفع تقرير عن مستوى الموارد الموعودة في التبرعات وتلك المحصلة والمخصصة مقارنة بالاحتياجات المخطط لها من خلال جدول زمني بالمشاورات طوال دورة التنفيذ.	زيادة القدرة على توقع الموارد من خارج الميزانية بحسب النتائج المخطط لها على المستوى التنظيمي.
جيم - عرض مجالات التركيز المؤثرة في سياق عملية التخطيط الجديدة للإطار الاستراتيجي/الخطة المتوسطة الأجل المعروضة على الأعضاء لاستعراضها	<ul style="list-style-type: none"> • تساعد مجالات التركيز المؤثرة على تحفيز تعبئة الموارد من خارج الميزانية. وهي تمثل مجالات عمل "رئيسية" محددة للمستقبل القريب أو من أجل إبراز التحديات المستجدة. • تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية وهي متصلة بالموارد لتوفير المنتجات والخدمات التي تتعهد المنظمة بتقديمها إلى الأعضاء، كما ترد عامةً في النتائج على المستوى التنظيمي. • يمكن أن تشكل مجالات التركيز المؤثرة مجالات تكون للمنظمة فيها ميزة نسبية أو وظائف أساسية ومن المعروف 	تيسير وزيادة التمويل المجمع وغير المخصص.

² إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأوراق استراتيجية الحد من الفقر حسب المقتضى.

	أنّ فيها ثغرة في الموارد اللازمة لتحقيق النتائج على الأصعدة الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية عند المستوى المطلوب.	
زيادة الاعتراف والتقدير تجاه "علامة" المنظمة في أوساط الجماهير المانحة الرئيسية ³ .	<ul style="list-style-type: none"> • وضع استراتيجية وخطة شاملتين للاتصالات التسويقية تركزان على الجماهير المانحة الرئيسية استناداً إلى نجاحات ملموسة. • تعميم استراتيجية وخطة الاتصالات التسويقية على نطاق واسع حرصاً على الاتساق في إيصال الرسائل الرئيسية المتعلقة بتعبئة الموارد. • تطوير مجموعة ذات الصلة من الخطوط التوجيهية للاتصالات موجهة إلى الموظفين في جميع الوحدات لمساعدتهم على المشاركة في أنشطة الاتصالات التي تتعلق بتعبئة الموارد. 	دال - زيادة الوعي بقدر ملحوظ لدى صانعي السياسات والمانحين المحتملين والجمهور العريض للمساهمة الفريدة من نوعها التي تقدمها المنظمة في عملية التنمية وميزتها النسبية في عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل وفعاليتها في تنفيذ المشاريع والبرامج الممولة من المانحين.
توسيع قاعدة التمويل مع مراعاة المساهمات من الشركات.	توثيق ورصد اتجاهات المانحين وتشاطر المعلومات مع جميع المكاتب المعنية بتعبئة الموارد. والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والإقليمية الفرعية وغيرها من منظمات الأمم المتحدة، خاصة على المستوى الوطني، هي شريكة في إمكانية تأمين الموارد لبرامج مشتركة ضمن مجالات اختصاص المنظمة. دراسة الفرص الواقعية التي يتيحها القطاع الخاص؛ ووضع خطوط توجيهية كمي تستعرضها الأجهزة الرئاسية تمهيداً للمباشرة بتعبئة الموارد مع القطاع الخاص. تطوير العنصر الخاص بتعبئة الموارد في استراتيجية الشركات. تبين الحكومات المستفيدة التزامها بشراكتها الكاملة مع أنشطة المنظمة من خلال الوفاء بالتزاماتها المالية مثل المساهمات النقدية الحكومية المناظرة.	هاء - التواصل مع مجموعة أوسع وجديدة من المانحين الناشئين وإشراكهم في العمل، بما في ذلك القطاع الخاص ربما؛ والتنسيق عن كثب مع الشركاء ذات الصلة وتوسيع نطاق الشركات
تيسير اعتماد نهج مستند إلى النتائج وزيادة التمويل المجمع وغير المخصص	<ul style="list-style-type: none"> • صياغة برنامج لتقدير وضمّان إبراز المانحين بما يناسب هؤلاء المانحين والظروف السائدة. • وضع أطر جديدة للتمويل لعدة سنوات و/أو متعددة الجهات المانحة لآجال أطول وبشروط أقل، وحسابات أمانة أحادية الأطراف، وبرامج مشتركة، والتنفيذ الوطني ومانحين آخرين ناشئين غير تقليديين من بينهم القطاع الخاص؛ • تحسين رفع التقارير عن الأعمال في الداخل وللأعضاء والمانحين لإعطائهم معلومات عما تحقق من نتائج وعن الموارد والمستفيدين الذين يشكلون رافعة لنظم الرصد 	واو- تشجيع المانحين على الانتقال تدريجياً من النهج الخاص بالمشاريع إلى شركات استراتيجية لعدة سنوات و/أو إلى دعم مجالات التركيز المؤثرة.

³ هذا متصل بفهم الميزات النسبية للمنظمة كجهة منفذة لمشاريع و برامج ممولّة من المانحين.

	والتقييم في المنظمة أو بالتكامل معها.	
اتخاذ ترتيبات تنظيمية فعالة لمساندة تعبئة الموارد، بما في ذلك في المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والمكاتب القطرية.	تقوم المكاتب الميدانية بما يلي: (أ) تدعو إلى الميزة النسبية للمنظمة على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية؛ (ب) تساهم في صياغة النتائج على المستوى التنظيمي وفي تحديد مجالات التركيز المؤثرة وتوفر المعلومات لها؛ (ج) تعمل على تعبئة الموارد من أجل تحقيق النتائج المحددة للمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية وللمكاتب القطرية؛ (د) تخصص ما يرد من موارد ونتائج وتوفر المعلومات المسترجعة لجهة التنسيق المركزية وللشركاء المحليين والمانحين. يقوم المقر الرئيسي بما يلي: (أ) يضع تصوّره لتخصيص الموارد استناداً إلى صياغة النتائج على المستوى التنظيمي ومجالات التركيز المؤثرة ويجمع التمويل اللازم للخطة المتوسطة الأجل/برنامج العمل والميزانية؛ (ب) يدعم عملية استعراض الاقتراحات الخاصة بالموارد من خارج الميزانية من جانب الأعضاء والمانحين؛ (ج) ينسق إدارة المخاطر الناجمة عن عدم القدرة على توقّع الاشتراكات الطوعية؛ (د) ينسق تعبئة الموارد من خلال سياسات جديدة والاتصالات والأدوات (بما فيها التدريب، الآليات المالية، اتفاقات شراكة جديدة وتوفير الدعم للمكاتب اللامركزية وسوى ذلك)؛ (هـ) ورفع تقارير عن التنفيذ ككل.	زاي - تحديد واضح لأدوار المكاتب الميدانية والمقر الرئيسي دعماً لعملية تعبئة الموارد
تحسين الإشراف على الموارد من خارج الميزانية وإجراءات رفع التقارير والشفافية تجاه الأعضاء.	<ul style="list-style-type: none"> ● استعراض عملية وضع السياسات والإشراف ليشكل رافعة لتطبيق مبادئ النموذج البرامجي الجديد. ● استبدال القواعد والإجراءات التنفيذية/الإدارية الحالية بأدوات جديدة متجانسة. 	حاء - استعراض وضع السياسات داخلياً وآلية الإشراف على التمويل من خارج الميزانية
كفالة التمويل المتكافئ للأنشطة وتوسيع قاعدة التمويل في المنظمة.	ستبقى تكاليف الدعم من خارج الميزانية موضع استعراض. وسياسة المنظمة لتكاليف الدعم تستند إلى مفهوم الاسترداد الكامل للتكاليف المتغيرة غير المباشرة. ولكن، ولما كانت الاشتراكات الطوعية تبلغ مستوى الاشتراكات المقدّرة، يجب أن تتحول السياسات نحو استرداد الحصة ذات الصلة من التكاليف الثابتة غير المباشرة أيضاً. وسيقدّم اقتراح بهذا الشأن إلى لجنة المالية في دورتها المقرر عقدها في أكتوبر/تشرين الأول 2008.	طاء - تأكيد سياسة الاسترداد الكامل لتكاليف الأنشطة الممولة من المساهمات من خارج الميزانية

8- وتضمنت التوصية العامة في تقرير التقييم الخارجي المستقل بوضع استراتيجية لتعبئة الموارد ست توصيات فرعية. والتوصيات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) و(هـ) تناولتها عناصر الاستراتيجية والإجراءات الرفيعة المستوى المتصلة بها المشار إليها أعلاه.

9- أما بالنسبة إلى التوصية الفرعية 7-6(د)⁴ وبالأخص شروط التنفيذ، فقد أجرت الإدارة استعراضاً أولياً جرت فيه مراعاة الخبرة التي اكتسبتها المنظمة وغيرها من منظمات الأمم المتحدة في السنوات العشر الأخيرة. وكما أشير سالفاً في اجتماع مجموعة العمل الثالثة، ترى الإدارة أنّ هذا النهج لن يحقق مردودية تكاليفية للمنظمة. وأشار في سياق المناقشات إلى إمكانية دراسة نموذج منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لمعرفة إلى أي مدى يمكن استخدامه. وسبق للمنظمة أن أجرت في ما مضى استعراضاً محدوداً لهذا النموذج الممكن وكانت الخلاصة الأولية في حينه أنه من غير المناسب تطبيق هذا النموذج على المنظمة. غير أنّ الإدارة ظلّت مهياًة لطلب إجراء دراسة لاستعراض هذا الموضوع في العمق في حال ارتأى الأعضاء أنّ هذا الخيار يحتاج إلى مزيد من التحليل.

10- وأخيراً، في ما يتعلق بالتوصية الفرعية 7-6(ن)، ستترتّب المنظمة بانتظار ما قد يصدر من توجيهات إضافية من مجموعة العمل الثانية.

⁴ مستخرج من التوصية 7-6 (د) "...بغرض بناء ودعم التأييد للمنظمة من جانب الجمهور وقطاع الأعمال الصغيرة. وينبغي أن تكون هذه المؤسسة خارجة تماماً عن بيروقراطية المنظمة. وينبغي أن تحل المؤسسة محل تليفود وأن توجه الأموال التي تعيّنّها إلى المواضيع ذات الأولوية. وينبغي أن تدعم المنظمة نشأة المؤسسة لكن مع وجود حد زمني صارم يتراوح بين ثلاث وأربع سنوات (ما يطلق عليه "شرط الانقضاء") لنجاح المشروع، وسيتوقف الدعم بعد هذا الحد؛"

الملحق 2- معايير برنامج التعاون التقني لتخصيص الموارد على المستوى الإقليمي بناءً على

المبادئ التي اقترحتها

مجموعتا العمل الأولى والثالثة التابعتان للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل

1- طلبت مجموعتا العمل الأولى والثالثة التابعتان للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل، في اجتماعهما المشترك في 13 يونيو/حزيران 2008، من الإدارة تقديم مساهمة إضافية بشأن تخصيص موارد برنامج التعاون التقني على المستوى الإقليمي عند تطبيق مجموعة من المبادئ المتفق عليها (انظر مذكرة الرئيسين).

2- وبيّن الجدول 1 متوسط التوزيع الإقليمي لأموال برنامج التعاون التقني على مدى الفترات المالية الثلاث السابقة، لأغراض المقارنة والإشارة إلى ملاحظة التقييم الخارجي المستقل التي تنص على الآتي: "... كان توزيع المخصصات فيما بين الأقاليم، إجمالاً، انعكاساً للاحتياجات النسبية من حيث المعايير المقبولة بصورة عامة بشأن التدابير، ومقارنة الأمن الغذائي والفقير والاعتماد على الزراعة" (الفقرة 340 من الوثيقة A.1 2007/7 C).

الجدول 1: متوسط التوزيع الإقليمي لأموال برنامج التعاون التقني على مدى الفترات المالية الثلاث السابقة

المكتب الإقليمي	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي	المكتب الإقليمي لأفريقيا	المكتب الإقليمي
للشرق الأدنى	21%	8%	23%	38%	متوسط حصته من اعتمادات برنامج التعاون التقني
10%					

3- وتقدم هذه المذكرة خياراً ممكناً للمخصصات الإقليمية الإرشادية باستخدام المعايير المذكورة أدناه، عملاً بالمؤشرات التي قدمتها مجموعتا العمل. كما يُقترح الوزن الترجيحي الذي يمكن إسناده لكل معيار، على شكل نسبة مئوية من اعتمادات برنامج التعاون التقني.

(أ) عدد البلدان المؤهلة للحصول على مساعدات من برنامج التعاون التقني على شكل منحة (الوزن الترجيحي 40 في المائة). يقتضي مبدأ العالمية أن يكون لجميع البلدان الأعضاء المؤهلة لنيل مساعدات على شكل منحة والبالغ عددها 156 بلداً إمكانية نيل حصة من الموارد تسمح بتوفير مساعدة تقنية مجدية. وإسناد وزن أقل لهذا المعيار من شأنه أن يقلل من الموارد المتاحة بمقتضاه لكل بلد إلى ما هو أدنى من مستوى مرفق برنامج التعاون التقني (أي 200 000 دولار أمريكي لكل بلد ولكل فترة مالية) الذي حدده المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2005.

(ب) عدد البلدان المصنّفة في فئة البلدان التي تستدعي "عناية خاصة" كما عرّفتها الأجهزة الرئاسية - بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان النامية الجزرية الصغيرة (الوزن الترجيحي 40 في المائة). أكد المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 على أهمية إيلاء برنامج التعاون التقني عناية خاصة للبلدان التي تواجه احتياجات خاصة بسبب مستوى دخلها أو عزلتها الجغرافية والوضع الإنمائي الناشئ عن ذلك. ولذا يُسند لهذا المعيار نفس الوزن الترجيحي كما للمعيار الأول.

(ج) عدد ناقصي التغذية في كل إقليم (الوزن الترجيحي 10 في المائة)

(د) عدد من يعتمدون على الزراعة في كل إقليم (الوزن الترجيحي 10 في المائة)

4- إن إسناد وزن ترجيحي أكبر للمعيارين 3 و4 من شأنه أن يسفر عن مخصصات إقليمية تختلف كثيراً عن متوسط المخصصات الفعلية على مدى الفترات المالية الثلاث السابقة (الجدول 1) وأن تحابي إقليمياً واحداً بعينه بسبب ارتفاع أعداد ناقصي التغذية ومن يعتمدون على الزراعة فيه. ويبين الجدول 2 الأعداد الخاصة بكل معيار وإقليم.

الجدول 2: معايير التخصيص والأرقام الخاصة بكل إقليم

المعيار	المكتب الإقليمي لأفريقيا	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي	المكتب الإقليمي لأوروبا ووسط آسيا	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	المكتب الإقليمي للشرق الأدنى	المجموع
عدد البلدان المؤهلة للحصول على مساعدات من برنامج التعاون التقني على شكل منحة (مبدأ العالمية)	46	34	27	34	15	156
عدد البلدان المصنّفة في فئة البلدان التي تستدعي "عناية خاصة"	43	31	13	21	7	115
عدد ناقصي التغذية في الإقليم (بملايين الأشخاص)	207	532	27	51	18	835
عدد من يعتمدون على الزراعة (بملايين الأشخاص)	424	1 878	79	107	82	2 569

5- وعند تطبيق النموذج المذكور أعلاه على سبيل المثال على اعتمادات برنامج التعاون التقني للفترة 2009/2008 وقدرها 104 ملايين دولار أمريكي، يكون توزيع الموارد كما هو مبين في الجدول 3 أدناه. وبناءً على اقتراح مجموعتي العمل والأجهزة الرئاسية بتخصيص نسبة 15 في المائة للمساعدات الطارئة، والحاجة كذلك إلى تخصيص مبلغ أدنى للمشاريع الإقليمية البينية، يوضع جانباً مبلغ 18 مليون دولار أمريكي من أجل تلك المشاريع. ويتوزع المبلغ المتبقي، وقدره 86 مليون

دولار أمريكي، على المعايير وفقاً لأوزانها الترجيحية (الخانات المظلمة على يسار الجدول). وتُوزع هذه الأموال بعد ذلك على الأقاليم وفقاً للأرقام الواردة في الجدول 2.

الجدول 3: نموذج لتوزيع موارد برنامج التعاون التقني – بملايين الدولارات الأمريكية

المعيار	الوزن الترجيحي	المكتب الإقليمي لأفريقيا	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي	المكتب الإقليمي لأوروبا ووسط آسيا	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	المكتب الإقليمي للشرق الأدنى	المجموع
البلدان المؤهلة للحصول على مساعدات من برنامج التعاون التقني على شكل منحة (مبدأ العالمية)	40%	10.1	7.5	6.0	7.5	3.3	34.4
البلدان المصنفة في فئة البلدان التي تستدعي "عناية خاصة"	40%	12.9	9.3	3.9	6.3	2.1	34.4
ناقصو التغذية في الإقليم	10%	2.1	5.5	0.3	0.5	0.2	8.6
من يعتمدون على الزراعة	10%	1.4	6.3	0.3	0.4	0.3	8.6
<i>المجموع الفرعي</i>		26.6	28.5	10.4	14.7	5.9	86.0
الحالات الطارئة/ المشاريع الإقليمية البينية (بناءً على متوسط الفترات المالية الثلاث السابقة)		7.1	5	0.9	3.3	1.7	18
<i>المجموع</i>		33.7	33.5	11.3	18.0	7.6	104.0
<i>المجموع (كنسبة مئوية)</i>		32%	32%	11%	17%	7%	100%

6- والاقتراح المذكور أعلاه هو اقتراح مفتوح للانتفاع به كأساس للمناقشات، ولا سيما في ما يخص الأوزان الترجيحية الممنوحة لكل من المعايير الأربعة السالفة الذكر والرقم الفعلي للمعايير التي سبقت عليها.

7- وبالنسبة لإدارة المخصصات الإقليمية، توضع حصة من المخصصات الإقليمية جانباً للموافقة على المشاريع الإقليمية والإقليمية الفرعية التي تكون فرص الاستفادة منها متكافئة لجميع البلدان المؤهلة في الإقليم. ويخصص رصيد المخصصات الإقليمية بشكل إرشادي إلى بلدان الإقليم طبقاً لنفس المعايير المبينة أعلاه. غير أن هذه المخصصات إرشادية فقط ولن تُعتبر من المستحقات. وسيكون المنسقون في المكاتب الإقليمية الفرعية والممثلون الإقليميون والمقر الرئيسي، في الملاذ الأخير، الجهة المسؤولة عن إعادة برمجة أي من المخصصات التي لم يتم الالتزام بها بالكامل لبلدان أو أقاليم فرعية أو أقاليم أخرى تبعاً للاحتياجات.